

الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية وفقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥

د. أحمد نجاح محمد السيد

مدرس المحاسبة والمراجعة بمعهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا
الحاسب بالمنصورة

ويشمل:

مقدمة

- ١- طبعة الموازنة العامة للدولة
- ٢- أهمية الموازنة العامة للدولة
- ٣- الإطار التشريعي والدستوري للموازنة
- ٤- الجهات الفاعلة في الموازنة العامة للدولة
- ٥- الموازنة المصرية بعد التعديلات التي أدخلها قانون الموازنة الجديد
 - تعديلات التبويب الاقتصادي
 - تعديلات التبويب الوظيفي
 - تعديلات مفاهيم العجز
 - التعديلات في الأساس المحاسبي لتسجيل المعاملات المالية
- ٦- أثر تطبيق منظومة GFMIS على الموازنة العامة للدولة
 - مسئولية تخصيص الموازنة

- مسئولية تعزيز الموازنة
- مسئولية مناقلات الموازنة
- مسئولية التدفقات النقدية
- مسئولية الإلتزامات

مقدمة:

في عصر العولمة والسباق السريع بين جميع الدول للاستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة لتحويلها إلى اقتصاد قوي ومتين يجعلها قادرة على التقدم والنمو والازدهار ، نحتاج إلى (الموازنة العامة) لمعرفة وضع الدولة ومقدرتها .

"ولا خلاف على أهمية دور الموازنة العامة في أي دولة في تطوير الأداء في المنظمات العامة بها ، حيث تعد الموازنة العامة من الأسباب الرئيسية وراء أية انجازات وعقبات تحول دون تطوير الأداء العام ، لذلك كانت الموازنة ومازالت محل الاهتمام المستمر من جانب الدول ومن جانب الإداريين والاقتصاديين والمحاسبين " . " وتعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشكل الموازنة وإعدادها رافدا أساسيا في اغناء السياسة والجهد التنموي وتلمس الاحتياجات وأولويات التنمية ، وتحاول الموازنة العامة أن تعطي فكره موسعه عن جميع الإيرادات والنفقات الحكومية " . وتوسع دور الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتطور مستوى التنمية في العصر الراهن ، قد أديا إلى حصول تغييرات مهمة في مفهوم ومحتوى الموازنة ، فهذه لم تعد كالسابق مجرد وسيلة لحصر احتياجات الحكومة والإيرادات العامة للأموال لإنجاز مهامها المحدودة ، بل أصبحت لها وظائف أخرى تكاد تكون أساسيه ، وبالأخص استخدامها كوسيلة مفضله لضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها الاقتصادية ، فالموازنة قد أصبحت ذات صلة وثيقة باقتصاد الدول المعاصرة ، وهذا هو أهم الملامح التي تميز الموازنة العامة الحديثة عن الموازنة العامة التقليدية ، حيث تم اصدار قانون جديد يتماشى مع تطورات العصر وما استجد من تغييرات في البيئة الاقتصادية المصرية وفي العالم.

ومن خلال الصفحات التالية سوف يتم تناول الموازنة العامة المصرية قبل وبعد التعديلات التي واكبت صدور قانون الموازنة ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ومن ثم أهم التعديلات التي أدخلت على شكل تبويب الموازنة وأساسها المحاسبي وغيرها من التعديلات على قانون الموازنة ٥٣ لسنة ١٩٧٣ .

أولاً : طبيعة الموازنة العامة للدولة

تأخذ الموازنة العامة للدولة أكثر من صفة نحاول التطرق إلى مختلف هذه الصفات القانونية والمالية على النحو التالي .

١ - الطبيعة القانونية

تأخذ الموازنة العامة الصفة القانونية فهي من ناحية الشكل تمر بجميع المراحل التي يمر بها القانون، صدورها من السلطة التشريعية في شكل قانون فهذا يكفي كل الكفاية لاعتبارها قانونية، بما أن الموازنة تكتسب الصفة القانونية من القانون الذي يجبرها ويجعلها ملزمة . فالموازنة العامة في معظم الدول تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها ثم تعرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها فإذا وافقت عليها صدر بها قانون يعرف بقانون اعتماد الميزانية ، أما الموازنة في حد ذاتها تعتبر عملاً إدارياً رغم موافقة السلطة التشريعية عليها، كما أنّ السلطة التنفيذية تمارس اختصاصها في شكل قرارات إدارية.

٢ - الطبيعة المالية

من تعريف الموازنة يتضح أنها وسيلة الحكومة لتحقيق برنامج العمل الذي تتولى تنفيذه، وبالتالي هي البرنامج المالي للخطة، ولذلك فهي تعتبر في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبين المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة، لهذا أصبحت الموازنة العامة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي.

مما سبق يمكن القول أنّ الموازنة هي التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها (أهداف المجتمع)، والظاهرة بنود الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق

ثانياً: أهمية الموازنة العامة للدولة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطوّر وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

١- الأهمية السياسية

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة الموازنة تكون المرآة العاكسة لها .

ومن الأهمية السياسية المتعاضمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى عاملاً لاندثاره.

مما سبق يمكن القول أنّ الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضاً السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه

٢- الأهمية الاقتصادية

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضاً كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تعتمد استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي ، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.

٣- الأهمية الاجتماعية

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخل بعد الضرائب عنه قبلها

أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع...الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثالها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

٤- الأهمية المحاسبية للموازنة

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية. إنّ أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساکها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمك عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة في مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

مما سبق يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

ثالثاً - الإطار التشريعي والدستوري

١- تعريف الموازنة في الحالة المصرية

عرف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة الموازنة على أنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة" وتبدأ السنة المالية من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيه من كل عام، وإذا لم يصدر قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية يتم الصرف في حدود اعتمادات موازنة السنة المالية السابقة إلى حين اعتمادها.

٢- مراحل إعداد الموازنة في مصر

تخضع دورة إعداد الموازنة في مصر إلى المراحل المعروفة وهي باختصار الإعداد والإقرار ومتابعة تنفيذ الموازنة.

أ- مرحلة الإعداد:

تبدأ مرحلة الإعداد بإرسال وزارة المالية منشور إعداد الموازنة إلى جميع الجهات والوحدات التابعة للموازنة العامة وهو ما يعرف بمنشور الموازنة، ويوضح هذا المنشور القواعد والإجراءات التي يجب الالتزام بها عند إعداد موازنة الجهة. ووفقاً للمادة (١٣) من قانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ تقوم كل جهة بإعداد مشروع موازنتها وتقديمه إلى وزارة المالية قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل (أي في موعد غايته فبراير من كل عام). ووفقاً للمادة (١١٥) من الدستور المصري تلتزم وزارة المالية بعرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس الشعب قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل (أي في موعد غايته مايو من كل عام). وقد تم تعديل الفترة لتصبح ثلاثة شهور.

ب- مرحلة الإقرار (التصديق):

يتولى البرلمان - ممثلاً في لجنة الخطة والموازنة - بمناقشة مشروع الموازنة العامة وعقد جلسات الاستماع والاجتماعات مع الجهات والمسؤولين وإعداد تقرير بشأن الموازنة يعرض على مجلس الشعب لإقرار الموازنة الجديدة حتى يبدأ العمل بها مع بداية السنة المالية في أول يولييه من كل عام.

بمجرد اعتماد الموازنة من مجلس الشعب يصدر قانون يربطها ويسمى ذلك يربط الموازنة. وقد أجاز المشرع، في ظل ضوابط معينة وبما لا يخل بدقة التخطيط المالي، إمكانية زيادة ربط بعض بنود الموازنة إذا ما اقتضت الظروف ذلك من خلال ما يسمى بالتأثيرات العامة والخاصة. وفي حالة زيادة بعض البنود يظهر ما يسمى بالربط المعدل للموازنة. أما الفعلي أو ما يسمى بالحساب الختامي فهو يبين ما أسفرت عنه نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة، وعلى ذلك فإن أنواع الربط في الموازنة العامة تتمثل في :

- الربط الأصلي وهو التقديرات الأولية لكل بنود وأنواع النفقات والإيرادات العامة.

- الربط المعدل ويمثل قيمة التقديرات الأولية مضافاً إليها التعديلات التي تطرأ عليها بالزيادة أو بالنقص خلال السنة نتيجة استخدام التأثيرات الملحقه بالموازنة.

- الفعلي (الختامي) وهي قيمة التنفيذ الفعلي لبنود الإنفاق والإيرادات العامة في نهاية السنة المالية، والتي قد تختلف عن قيمة الربط الأصلي والمعدل.

ج- مرحلة الحسابات الختامية (نتائج التنفيذ الفعلية) :

وفقاً لنص المادة (٣١) من قانون الموازنة تلتزم وزارة المالية بإحالة مشروعات قوانين الحسابات الختامية ونتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة إلى مجلس الشعب والجهاز المركزي للحسابات خلال تسعة أشهر من انتهاء السنة المالية، على أن يعرض الجهاز المركزي للحسابات تقريره على البرلمان بعد شهرين من إحالة الحسابات الختامية من وزارة المالية. ومع التعديل الجديد للدستور تم تعديل الفترة لتصبح ٦ شهور فقط بدلاً من تسعة شهور.

رابعاً: الجهات الفاعلة في الموازنة العامة للدولة:

١- دور وزارتي المالية و التخطيط (التنمية الاقتصادية حالياً):يتلخص دور الوزارتين في:

- إعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الشعب.

- إعداد قوانين ربط الحسابات الختامية.

- إصدار تقارير ربع سنوية لمتابعة الأداء المالي.

٢- دور مجلس الشعب، يتمثل بصفة رئيسية في:

- إقرار مشروع الموازنة العامة، وإجراء التعديلات على اعتمادات بعض الجهات.

- حق المجلس في إقرار الاعتمادات المالية الإضافية خلال العام المالي.

- متابعة نتائج تنفيذ الموازنة وإقرار حساباتها الختامية.

٣- دور الجهاز المركزي للمحاسبات، ويعمل على:

- الفحص والتدقيق المالي لنتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة.

- إعداد تقارير محاسبية عن نتائج تنفيذ الموازنة والحسابات الختامية تعرض على مجلس الشعب.

خامساً: الموازنة المصرية بعد التعديلات التي أدخلها قانون الموازنة الجديد:

أدخل القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ عدة تعديلات سواء على شكل تبويب الموازنة المصرية أو على أسس

تسجيل المعاملات المالية بالإضافة إلى العناصر الموازنة. فقد أدخل القانون العديد من التعديلات على

هيكل الموازنة العامة وبصفة رئيسية تطوير التقسيم الاقتصادي والوظيفي في الصورة التالية:

١ - التقسيم الاقتصادي

تم تطوير التقسيم الاقتصادي للموازنة والتحول من التقسيم القائم على التمييز بين الموازنة الجارية والرأسمالية إلى تقسيم جديد يتفق مع المعايير الدولية التي أقرها دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي، ويوضح الجدول التالي التقسيم الاقتصادي القديم للنفقات العامة والتصنيف الحالي لها على النحو التالي:

جدول (١) التقسيم الاقتصادي القديم للنفقات العامة والتصنيف الحالي لها

التصنيف القديم للنفقات العامة	التصنيف الحالي للنفقات العامة
أولاً: النفقات الجارية	أولاً: المصروفات
الباب الأول: الأجور	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
الباب الثاني: النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
	الباب الثالث: الفوائد
	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
ثانياً: النفقات الرأسمالية	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
الباب الثالث: الاستخدامات الاستثمارية	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية	ثانياً: حيازة الأصول المالية.
	الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
	ثالثاً: سداد القروض
	الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية

أما في جانب في الإيرادات فإن التقسيم الاقتصادي القديم للموارد العامة والتصنيف الحالي لها على النحو التالي:

جدول (٢) التقسيم الاقتصادي القديم للموارد العامة والتصنيف الحالي

التصنيف القديم للموارد العامة	التصنيف الحالي للموارد العامة
أولاً: الإيرادات الجارية	أولاً: الإيرادات
الباب الأول: الإيرادات السيادية	الباب الأول: الضرائب
الباب الثاني: الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الباب الثاني: المنح
ثانياً: الإيرادات الرأسمالية	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى
الباب الثالث: الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	ثانياً: مصادر التمويل
الباب الرابع: القروض والتسهيلات الائتمانية	الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية
	الباب الخامس: الاقتراض

المصدر: دليل الموازنة العامة المصرية ٢٠٠٦.

٢ - التقسيم الوظيفي

تم تطوير التقسيم الوظيفي وفقاً لتقسيم وظائف الحكومة الذي أقره الأمم المتحدة ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية بحيث اشتمل التقسيم الوظيفي الجديد على تقسيم وظائف الحكومة إلى ١٠ قطاعات بدلاً من ١٦ قطاع كما في التقسيم الوظيفي السابق، ويوضح الجدول (٣) الفرق بين التقسيم الوظيفي الجديد للموازنة والتقسيم الوظيفي السابق لها.

جدول (٣) الفرق بين التقسيم الوظيفي الجديد والسابق للموازنة العامة

التقسيم الوظيفي السابق	التقسيم الوظيفي الجديد
الزراعة والري	خدمات عمومية عامة
الصناعة والبترول والتعدين	الدفاع والأمن القومي
الكهرباء والطاقة	النظام العام وشئون الأمن العام
النقل والاتصالات والمعلومات	الشئون الاقتصادية
التجارة والتمويل	حماية البيئة
المال والاقتصاد	الإسكان والمرافق المجتمعية
الإسكان والتشييد	الصحة
الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	الشباب والثقافة والشئون الدينية
التعليم والبحوث والشباب	التعليم
الثقافة والإعلام	الحماية الاجتماعية
السياحة	
الدفاع والأمن والعدالة	
الخدمات الرئاسية	
التأمينات والشئون الاجتماعية	
الأقسام العامة	
الدواوين العامة للمحليات	

المصدر: دليل الموازنة المصرية، وزارة المالية المصرية ٢٠٠٦.

٣- مفاهيم العجز الجديدة

أدخل القانون الجديد المفاهيم الجديدة لعجز للموازنة وهي :

- العجز أو الفائض النقدي : هو الفرق بين المصروفات والإيرادات
 - العجز أو الفائض الكلي: و يمثل العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي الحيازة من الأصول المالية.
 - وصافي الحيازة من الأصول المالية : هي الفرق بين حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية.
 - ويمول العجز الكلي، من خلال صافي الاقتراض (الفرق بين الاقتراض وسداد القروض)، مضافاً إليه حصيلة بيع الأصول غير المالية (حصيلة الخصخصة).
- ويوضح الجدول (٤) مفاهيم العجز في ضوء التقسيم الجديد للموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

جدول (٤) : مفاهيم العجز في ضوء التقسيم الجديد للموازنة العامة للدولة

عجز الموازنة العامة للدولة			
الإيرادات			
الضرائب	الباب الأول:		
المنح	الباب الثاني:		
الإيرادات الأخرى	الباب الثالث:		
المصروفات			
الأجور وتعويضات العاملين	الباب الأول:		
شراء السلع والخدمات	الباب الثاني:		
الفوائد	الباب الثالث:		

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية		
المصرفوات الأخرى	الباب الخامس:	
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	الباب السادس:	
العجز أو الفائض النقدي (ويمثل الفرق بين المصرفوات والإيرادات)		
حيازة الأصول المالية		
حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	الباب السابع:	
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية		
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	الباب الرابع:	
صافي حيازة الأصول المالية		
العجز أو الفائض الكلى (ويمثل العجز أو الفائض النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية)		
مصادر التمويل		
الاقتراض	الباب الخامس:	
سداد القروض		
سداد القروض المحلية والأجنبية	الباب الثامن:	
صافي الاقتراض		
حصيلة بيع الأصول غير المالية (صافي حصيلة الخصخصة)		
تمويل العجز الكلى (صافي الاقتراض +صافي حصيلة الخصخصة)		

المصدر: نقلا عن لجنة الخطة والموازنة.

وقد نص القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٤) على أن تعرض المصروفات وتقدم لمجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة، وهو ما يوضحه الجدول (٥) على النحو التالي

جدول (٥) المصروفات وفقاً للتقسيم الوظيفي الجديد للموازنة

الإجمالي	شراء الأصول غير المالية	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعويضات العاملين	البيان
							خدمات عمومية عامة
							الأجهزة التنفيذية والتشريعية الخدمات الشاملة البحوث الأساسية البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة الشاملة خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر معاملات الدين العام تحويلات ذات طبيعة عامة
							الدفاع والأمن القومي
							النظام العام وشئون الأمن العام
							خدمات الشرطة خدمات الحماية من الحريق المحاكم السجون
							الشؤون الاقتصادية
							الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة الشاملة الزراعة والري والإنتاج الحيواني والصيد الوقود والطاقة التعدين والصناعة النقل الاتصالات صناعات أخرى
							حماية البيئة
							الإسكان والمرافق المجتمعية
							تنمية الإسكان التنمية المجتمعية إمدادات المياه

الإجمالي	شراء الأصول غير المالية	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعويضات العاملين	البيان
							إنارة الشوارع
							الصحة
							منتجات وأجهزة ومعدات طبية خدمات العيادات الخارجية خدمات المستشفيات خدمات صحية عامة البحوث والتطوير في مجال الصحة
							الشباب والثقافة والشئون الدينية
							الخدمات الشبابية والرياضية الخدمات الثقافية خدمات الإذاعة والنشر خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
							التعليم
							التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي التعليم الثانوي التعليم ما قبل الجامعي التعليم العالي التعليم غير المحدد بمستوى خدمات مساعدة للتعليم البحوث والتطوير في مجال التعليم
							الحماية الاجتماعية
							المرض والعجز والوفاة الشيخوخة الورثة الأسرة والأبناء البطالة الإسكان

المصدر: دليل الموازنة المصرية، وزارة المالية المصرية ٢٠٠٦.

٤ - التعديلات في الأساس المحاسبي لتسجيل المعاملات المالية

- نص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ على إتباع أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة العامة للدولة، على النحو الذي يعبر بصورة واقعية عن حقيقة الحسابات المالية للدولة و كافة الحقوق والالتزامات التي لم يتم تحصيلها أو دفعها.

- ثم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المُعدّل للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والذي نص على التحول في إعداد الموازنة من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

- ومحاولة للتوفيق بين المبدأ النقدي الذي تقرر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣، وبين مقتضيات المتابعة العينية للمشروعات الاستثمارية وفقاً لقانون الخطة وقانون إنشاء بنك الاستثمار القومي، نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية إتباع أساس الاستحقاق في تسجيل العمليات الاستثمارية (الموازنة الاستثمارية). أي أن الموازنة أصبحت تجمع بين الأساسين النقدي والاستحقاق.

- ومؤخراً، جاء التعديل الذي أدخله القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ والذي قام بتوحيد الأساس المحاسبي في تسجيل المعاملات من خلال النص على التحول الكامل إلى الأساس النقدي في إعداد الموازنة العامة بما في ذلك الاستثمارات.

سادساً: أثر تطبيق منظومة GFMIS على الموازنة العامة للدولة:

وباستمرار التقدم في تطبيق المنظومة في مراحلها المتعاقبة يتوالى ظهور آثار متعددة لتطبيق هذه المنظومة الحضارية التي تبنتها وزارة المالية كداية لتطبيق حكومة إلكترونية في مصر ومن هذه الآثار :

١ - لم تعد ترد الموازنة (الاعتمادات السنوية) للوحدة الحسابية ورقياً كما كان في السابق، ولكن ترد إلكترونياً على السيستم فيتم التحكم مركزياً، وكذلك أصبح الانفاق الشهري وفقاً للخطة النقدية الموضوعة مسبقاً والتي تم الموافقة عليها، فلم يعد هناك فرصة لقيام العاملين بالحسابات (سواء عمداً أو سهواً) بتجاوز الاعتمادات المالية عند الصرف.

٢ - البيانات الشهرية ومنها استمارة ٧٥ لم تعد تجهز يدوياً (ورقياً) كم كان في السابق ولكن يتم طباعتها من على المنظومة بشكل اتوماتيك في نهاية كل شهر أو مدة ٣ شهور .

٣ - اصبحت معظم البيانات المجمعة جاهزة على المنظومة أمام القيادات بوزارة المالية من حيث الإيرادات أو المصروفات ولم يعد هناك داعى للانتظار لحين ارسالها ورقياً من قبل الوحدات الحسابية على مستوى الجمهورية مما كان يستغرق وقتاً كبيراً اسابيع أو شهور ، خاصة عند التجميع اليدوي .

٤ - اصبحت الفرصة مهيئة أمام الحكومة لإلغاء المجموعة الدفترية بالوحدات الحسابية وربما يتم ذلك بشكل تدريجي مما يوفر العمالة والدفاتر .

٥ - أصبحت الرقابة المالية أكثر احكاما من ذي قبل نتيجة لتداول استثمارات الصرف وبياناتها إلكترونياً وليس يدوياً كما كان من قبل. هذا بالإضافة الى ان بعض ضوابط الصرف أصبح التحكم فيها مركزياً من قبل واضعي المنظومة بالاشتراك مع القيادات بوزارة المالية .

ونستعرض فيما يلي لأثر تطبيق منظومة **GFMIS** فيما يختص بمسئولية التخصيص للموازنة ومسئولية التعزيز والمناقلة للموازنة ومسئولية التدفقات النقدية ومسئولية الالتزامات :

أ- مسئولية التخصيص للموازنة:

وهذه العملية متعلقة بتخصيص الموازنة المعتمدة داخل الهيئة الموازنية، ويمكن أن يتم التخصيص على ثلاث مستويات

١- يمكن أن يتم من الهيئة الموازنية إلى احدى الوحدات الحسابية التابعة لها .

٢- أو من احدى الوحدات الحسابية التابعة إلى وحدة أخرى تابعة لها .

٣- أو من احدى الوحدات الحسابية التابعة للهيئة إلى ذات الهيئة الموازنية .

ويراعى الضوابط والشروط الآتية عند عمل التخصيص لأى مستوى من الثلاثة :

١- أن يتم تخصيص الموازنة على أدنى مستوى لكافة مقاطع خارطة الحسابات

- ٢- تخصيص الموازنة يتم بين الوحدات الحسابية التابعة لنفس الهيئة الموازنية .
- ٣- يمكن أن يتم اعادة التخصيص أكثر من مرة خلال السنة المالية.
- ٤- تتم عملية التخصيص فيما بين أنواع الاستخدامات وبينها البعض فقط - وكذلك تتم بين أنواع الإيرادات وبينها البعض فقط، وليس بين إيرادات واستخدامات.
- ٥- تؤثر عملية التخصيص للموازنة على الموازنة المعدلة (1) والموازنة المعتمدة(0) ولا يسمح باختيار حسابات بنوع الموازنة (2) .
- ٦- الموازنة المتاحة للتخصيص = إجمالي الموازنة المعدلة (1) - الارتباطات - الفعلي.
- ٧ - يتعامل قطاع الموازنة مع الهيئات الموازنية فقط وليس مع الوحدات الحسابية.
- ٨- عند إعادة التخصيص بين وحدتين حسابيتين لنفس رقم الحساب فالأمر يتم في خطوة واحدة.
- أما إذا كان لحسابين مختلفين فلا بد أن يتم في خطوتين كما يلي :
- أولاً ××× يتم تخصيص من الوحدة الحسابية (أ) حساب رقم (١) مثلا إلى الوحدة الحسابية (ب) حساب رقم (١).
- ثانياً ××× يتم مناقلة من الوحدة الحسابية (ب) حساب رقم (١) إلى الوحدة الحسابية (ب) حساب رقم (٢) .
- ** ويتم عمل التخصيص في برنامج أوراكل على مرحلتين :
- ١- انشاء تخصيص للموازنة ٢- إنشاء وترحيل قيود التخصيص.
- ويتم ذلك بالدخول لشاشات معينة داخل البرنامج من قبل القائم على مسؤولية الموازنة بعد التدريب على ذلك من قبل وزارة المالية.

ب - مسئولية تعزيز الموازنة :

خلال الأداء المالي للموازنة على مدار السنة تقوم الهيئات الموازنية بطلب تعزيز من قطاع الموازنة بوزارة المالية - سواء أكان الطلب مقدم آلياً على المنظومة أو ورقياً - حيث يمكن اجراء نوعين من التعزيز:

١- اما التعزيز عن طريق النقل من الاحتياطي

٢- أو تعزيز المصروفات نتيجة زيادة الإيرادات.

ويتم ذلك من خلال الدخول في عدة شاشات وتنفيذ مجموعة من الأوامر على شاشة اللاب توب مستخدمين يوزر نيم (اسم مستخدم) وكلمة سر - باس وورد - تخص الموظف صاحب مسؤولية الموازنة، حيث يحد نوع من التواصل بينه وبين قطاع الموازنة عند الاجابة لطلب التعزيز، من خلال شاشات المنظومة.

ج - مسئولية مناقلات الموازنة:

تحدث مناقلات الموازنة خلال السنه المالية في المقاطع المختلفة لخارطة الحسابات مثل المقطع المؤسسي والاقتصادي والحساب الفرعي والبرنامج والموقع وتتم عند حاجة هيئة موازنية، لتنفيذ مناقلة في أحد مقاطع خارطة الحسابات وقد تكون جهة الاعتماد قطاع الموازنة أو الهيئة الموازنية، طبقاً لقواعد المناقلات.

كما أن طلبات المناقلات قد تستلم آلياً أو ورقياً.

ويراعى الضوابط الآتية عند عمل مناقلة:

١- المناقلات تؤثر على الموازنة المعدلة فقط وليس لها تأثير على الموازنة المعتمدة.

٢- يتم طلب وتنفيذ المناقلات على أدنى مستوى في خارطة الحسابات.

٣- يمكن أن تتم المناقلات، باستخدام كود الهيئة الموازنية، الافتراضي أو الوحدات الحسابية.

٤- يمكن أن تحتوي المناقلة الواحدة على تغيير في أكثر من مقطع، فمثلاً

- يمكن أن تكون المناقلة داخل الهيئة الموازنية.

- ويمكن أن تكون المناقلة من هيئة موازنية لهيئة موازنية أخرى.

وتتم المناقلات بأن يقوم مسؤول الموازنة بالجهة (بالهيئة الموازنية) بالدخول باسم المستخدم والرقم السرى الخاص به، إلى شاشة المنظومة وإجراء عدة خطوات سبق الترتيب عليها من قبل وزارة المالية، ليتم تحقيق عملية المناقلة، بالتواصل مع قطاع الموازنة.

د - مسؤولية التدفقات النقدية

تتولى الوحدة الحسابية (و.ح) اعداد خطة التدفقات النقدية شهرياً ، وبشقيها التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة لكافة الموارد والاستخدامات ، وتتولى الوحدة الحسابية تقديم خطة التدفقات لوحدة ادارة النقد من أجل المراجعة النهائية (ابداء الرأي) والموافقة.

في الأسبوع الأخير من كل شهر، وبعد أن تكون كل وحدة حسابية قد قامت بإعداد خطة التدفقات النقدية ومراجعتها مع الهيئة الموازنية المسؤولة، تقوم بتقديمها للمراجعة الى وحدة ادارة النقد.

وبعد مراجعة خطة التدفقات النقدية تتولى وحدة ادارة النقد وضع حدود الصرف للشهر التالي.

بعد الموافقة على خطط التدفقات النقدية لكل الوحدات الحسابية تقوم وحدة ادارة النقد بإعداد خطة تدفقات نقدية مجمعة لإظهار العجز أو الفائض الإجمالي لمساعدة ادارة الدين في تحديد التمويل المطلوب.

ويمكن خلال الشهر أن يتم زيادة حد الصرف من أجل تغطية المدفوعات الطارئة في حالة تأخر اعتماد الموازنة إلى ما بعد بداية السنة المالية الجديدة، يتم تحديد حد الصرف بصفه مؤقتة لأول شهر في السنة المالية.

عندما يتم تسجيل فاتورة على النظام، يتم التحقق من أن مبلغ النفقات في حدود حد الصرف الشهري للباب (أو البرنامج) الموقع.

أن استخدام حدود للصرف يتم على صورة من موازنة النقدية كموازنة أخرى، هذا بالإضافة للموازنة العادية التي يتم تحيل الالتزامات عليها.

ويوجد على المنظومة ثلاث أنواع من الموازنات، لكل منها مقطع معين :

** (0) للدلالة على الموازنة الموافق عليها - المعتمدة -

** (1) للدلالة على اعتماد الموازنة - للوحدة الحسابية -

** (2) للدلالة على موازنة النقد - حدود الصرف -

وعندما يقوم الموظف المختص بإعداد خطة التدفقات النقدية، فإنه يقوم بضبط الانفاق المتوقع للشهر القادم على أن يكون في حدود ١٢/١ من موازنة العام (لكل نوع) من بنود موازنة الوحدة الحسابية. (مضافاً إليه حوالي ١٠% أو ٢٠% كاحتياطي للطوارئ) فإذا تجاوز الانفاق خلال الشهر هذا المبلغ السابق تحديده في الخطة، فإن البرنامج لن يمرر العملية وسوف يتوقف معطياً رسالة نصية مضمونها (حد الصرف لا يكفي) أو (فشل حد الصرف) مما يستلزم عمل تعزيز لحد الصرف على المنظومة إلكترونياً.

هـ- مسؤولية الالتزامات

وتعتمد فكرة هذه المهمة على حجز مبالغ معينة تمهيداً للارتباط بالصرف ولحجز اعتماد مالي يجب عمل الآتي :

١ - يجب على الوحدة الحسابية تسجيل قيمة الارتباط الخاص بحركة مصروف وذلك قبل البدء بتنفيذ عملية الشراء وذلك لضمان وجود اعتماد مالي لعملية الشراء.

٢ - يتم تحرير قيمة الارتباط عند انشاء عملية الدفع وتسجيله كقيمة فعلية.

- وتتم عملية تسجيل الالتزامات بصفه عامه في خطوتين :

أ - التزام مبدئي : الغرض من الالتزام الأولى هو التحقق من وجود اعتماد كافي وحجز الاعتماد، وفي هذا التوقيت لا تكون هناك رؤية عن توقيتات الدفع.

ب - التزام نهائي : والغرض من الالتزام النهائي هو تسجيل التوقيت المتوقع لعملية الدفع وهذه هي الالتزامات التي تستخدم في اعداد خطة التدفقات النقدية للوحدة الحسابية.

وكلا الالتزامين سواء النهائي أو المبدئي سيتم ادخالهما على نظام أوراقل بقيود يومية، والتي يجب أن تمر بمرحلتى فحص وحجز الأموال.

وهناك بيانات أساسية يجب ادخالها عند تسجيل الالتزام (النهائي أو المبدئي) وهى

١ - رقم الارتباط ٢ - تاريخ الارتباط ٣ - فترة الدفع المتوقعة.

وفي المرحلة الأولى فقط من المشروع سيتم التعامل مع الالتزامات بقيود يدوية، ولكن سيتم التعامل مع الالتزامات بطريقه تلقائية عند تفعيل برنامج المدفوعات في المرحلة الثانية، وتفعيل برنامج المشتريات في المرحلة الثالثة.

ويجرى تطبيق وتنفيذ هذه الالتزامات من خلال شاشات معينه يتم الدخول اليها من قبل الموظف المختص بهذه المهمة (المسؤولية) بواسطة اسم مستخدم وكلمة سر خاصة به، بعد تدريبه من قبل وزارة المالية.

المراجع:

- ١- دليل الموازنة العامة المصرية ٢٠٠٦.
- ٢_ دليل الموازنة المصرية، وزارة المالية المصرية ٢٠٠٦
- ٣- الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية ، قطاع الحسابات والمديريات المالية ، الإصدار الثاني ٢٠٢٠ م
- ٤- دليل ميكنة المالية الحكومية ، الاصدار الأول ، فبراير ٢٠٢٠
- ٥- دليل القوانين والقرارات الوزارية والكتب الدورية الخاصة بمنظومة
GFMIS&GPS&GPOS